

«جمعة الغضب» تتوج انتصار المقدسيين

بعد إصابته برصاص الاحتلال الذي ادعى محاولته تنفيذ عملية طعن قرب مستوطنة «غوش عتصيون» جنوب بيت لحم، في الضفة.

وذكرت مواقع إسرائيلية أن فلسطينياً يحمل سكيناً صغيرة حاول تنفيذ عملية طعن للجنود على مفرق «غوش عتصيون» قبل استهدافه بالرصاص، فأصيب بجراح بليغة، ثم أعلن عن استشهاد، فيما لم يصب أي من الجنود الإسرائيليين. ومثلما حدث في حالات سابقة، منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من تقديم العلاج اللازم للشهيد وتركوه ينزف حتى الموت.

وبالنسبة إلى الإصابات، أفادت مصادر طبية بأنه تم التعامل مع 225 إصابة بجراح مختلفة، بينها إصابات بالغاز والرصاص الحي والمطاطي في المواجهات التي تركزت في محيط الأقصى وكذلك في قلنديا، فيما تركزت تظاهرات الضفة المحتلة على كل من حاجز حوارة جنوب نابلس، والمدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وقرية كفر قدوم، وبيت أمر في الخليل (جنوب)، وفي بيت إيل شمال البيرة.

ووفق إحصائية لـ «مركز أسرى فلسطين للدراسات»، صعدت سلطات الاحتلال عمليات الاعتقال العشوائية بحق الفلسطينيين منذ «عملية الأقصى» قبل أسبوعين، إذ رصد المركز ما يزيد على 400 حالة اعتقال في الضفة والقدس. وأوضح المركز في بيان، أمس، أن حملات الاعتقال الجماعية طاولت النساء والأطفال وقيادات سياسية ونواباً وكباراً في السن وعلماء، كما

تركز الجزء الأكبر منها في مدينة القدس، حيث بلغت نحو 300 حالة، منها 120 فجر أمس.

إلى ذلك، خرج مئات الأردنيين في تظاهرة قرب السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمان للمطالبة بإغلاق السفارة وإلغاء معاهدة وادي عربة احتجاجاً على مقتل مواطنين أردنيين برصاص أحد حراس السفارة الإسرائيلية، الأحد الماضي، علماً بأن طاقم السفارة غادر بعد ذلك بيومين (الأخبار)

عن مفتي الديار الفلسطينية وخطيب الأقصى السابق، الشيخ عكرمة صبري، أن المقدسيين والفلسطينيين هم من حققوا الانتصار بإعادة فتح أبواب المسجد للمصلين، متسائلاً: «غريب أن بعضهم تبنى الانتصار بعد حدوثه»، في إشارة إلى السعودية والأردن. وأضاف صبري: «الخطوة التالية هي التعامل مع التجاوزات الإسرائيلية وتصحيحها».

في غضون ذلك، استشهد مواطنان وأصيب العشرات بجراح مختلفة في مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال اندلعت في مناطق عدة في الضفة والقدس المحتلتين وقطاع غزة. وأعلنت وزارة الصحة في القطاع استشهاد الشاب عبد الرحمن أبو هميسة (16 عاماً) شرق البريج، وسط القطاع، فيما أعلنت وزارة الصحة في رام الله استشهاد الشاب عبدالله طقاطقة

أول من أمس «غلاف» القدس الذي يشمل الأحياء والشوارع المتاخمة لسور القدس التاريخي، وكذلك المنطقة الممتدة من سلوان وحي رأس العمود والصوانة ووادي الجوز والشيخ جراح، فضلاً عن إغلاق الشارع الرئيسي المحاذي لسور القدس والممتد من باب العمود وشارع السلطان سليمان وباب الساهرة، وصولاً إلى باب الأسباط. وأتى ذلك بعد يوم عنيف من المواجهات الناجمة عن قمع الاحتلال للمتظاهرين الفرحين بدخول المسجد، حيث اعتقلت فجر أمس نحو 120 مصلياً كانوا يعتكفون داخل الأقصى، وأصابت عشرات منهم 15 بأعيرة مطاطية في الرأس بين المصلين، وكذلك ستة مسعفين. كذلك، شملت إجراءات الاحتلال تحليق طائرة مروحية ومنطاد استخباري في سماء المدينة، فضلاً عن نصب المتاريس وحواجز عسكرية وشرطة في شوارع المدينة وطرقاتها، بالإضافة إلى تسيير دوريات عسكرية راجلة ومحمولة وخيالة. كما أقيمت صلاة حاشدة في باب الخليل، وهي المرة الثانية التي تقام فيها مثل هذه الصلاة في تلك المنطقة، علماً بأن باب الخليل هو الأقرب إلى غرب القدس المحتلة ودوماً يجري الاحتلال فيه أعمالاً تهويدية، فيما تظاهرت هناك مجموعة من المستوطنين وهي تحمل أعلاماً إسرائيلية لاستفزاز المصلين.

في هذا السياق، نقلت مواقع إعلامية

لم يخل يوم أمس من مواجهات بين الفلسطينيين وجنود العدو الإسرائيلي داخل الأقصى أو خارجه. وصولاً إلى محافظات الضفة وكذلك على الحدود مع غزة. إذ سقط شهيد في القطاع وآخر في بيت لحم. بجانب مئات الإصابات. وجاءت «جمعة الغضب» تتويجاً لأسبوعين من مقاومة الفلسطينيين لإجراءات العدو ضد الأقصى حتى إزالتها وتأكيداً للموقف الرفض لتكرارها

رغم التحذيرات التي أطلقتها الشرطة الإسرائيلية مسبقاً، احتشد عشرات الآلاف من الفلسطينيين للوصول إلى المسجد الأقصى، في مدينة القدس المحتلة، وأداء صلاة الجمعة فيه بعدما حرموا الجمعة الماضية من أدائها داخل المسجد. لكن قوات الاحتلال كانت قد فرضت قيوداً على دخول المصلين ونشرت حواجز عدة حالت دون وصول فئات كثيرة اختارت أن تصلي على الطرقات.

وبعدما انقضت الجمعة، فتحت مساء أمس جميع أبواب الأقصى أمام المصلين لصلاة العصر وما بعدها، وذلك دون تحديد أعمار أو شروط مقيدة. وقالت «الأوقاف الإسلامية» في القدس، إنه تم فتح جميع أبواب المسجد من دون تحديد الأعمار للداخلين إلى الأقصى، بعدما أعلنت شرطة الاحتلال أن تحديد الأعمار للرجال دون الخمسين قد الغي، وأن ذلك كان مجرد إجراء احترازي لصلاة الجمعة، التي أغلق خلالها بابا الأسباط وحطة.

وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت مساء



معدان، المعقل الأقرب لتنظيم «داعش» في ريف دير الزور الشمالي الغربي، والتي يتوقع أن تشكل نقطة انطلاق للتقدم نحو مدينة دير الزور من هذا المحور. وتزامن ذلك مع تقدم الجيش وحلفائه في عمق البادية على محور حقل الهيل - السخنة، عبر السيطرة على تل أم خصم وجبل القليلات جنوب غرب بلدة السخنة، التي في حال استعادة السيطرة عليها، ستشكل مفتاح الطريق للتقدم نحو دير الزور.

رفع العدو القيود على دخول الأقصى وفتح بقية أبواب المسجد

لم تمنع تهديدات الشرطة الإسرائيلية وإجراءاتها من تحف عشرات آلاف المصلين (أف ب)



مصر

«مجلس قومي لمكافحة الإرهاب»: حبرٌ على ورق؟

الخطاب الديني الوسطي المعتدل ونشر مفاهيم الدين الصحيح في مواجهة الخطاب المتشدد بكافة صورته، ووضع خطط لإتاحة فرص عمل بمناطق التطرف، ودراسة أحكام التشريعات المتعلقة بمواجهة الإرهاب داخلياً وخارجياً. كذلك يعتزم المجلس «اقتراح تعديل التشريعات القائمة، لمواجهة أوجه القصور في الإجراءات وصولاً إلى العدالة الناجزة، والارتقاء بمنظومة التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية مع المجتمع الدولي، خصوصاً دول الجوار، والسعي إلى إنشاء كيان إقليمي خاص بين مصر والدول العربية يتولى التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة».

وفيما حظي قرار إنشاء المجلس بترحيب في أوساط البرلمان ومؤيدي السيسي، لا يتوقع منه فعلياً أن يحقق نتائج سريعة على أرض الواقع بسبب التركيبة غير المتجانسة في تشكيله أولاً، وفقدانه أي صلاحيات فعلية في التعامل مع مؤسسات الدولة أو البنية التشريعية الخاصة بها ثانياً، ما يرجح احتمال أن يكون هذا المجلس جسماً بيروقراطياً ليس إلا.

الأزهري، في مواجهة على طاولة واحدة.

اختار السيسي في المجلس الذي من المقرر أن ينعقد مرة كل شهرين، شخصيات مقربة منه ومحسوبة عليه بشكل كبير، بينما لم يمنح تشكيل المجلس اهتماماً بالجانب الثقافي والسياسي، إذ اعتمد على الحضور الأمني بجانب التمثيل الثقافي، وهو ما يعكس فكر الدولة وسياساتها خلال الفترة الحالية، واللذين يتسمان بالتوجه الأمني. وجاء اختيار وكيل جهاز أمن الدولة السابق فؤاد علام، المتهم بالتعذيب، ليعكس الطبيعة الأمنية المسيطرة على المجلس والسياسات المتوقعة منه خلال الفترة المقبلة.

ولم يضم المجلس أي شخصية قانونية يمكن أن تراجع التشريعات المتعلقة بالإرهاب ومواجهته، باستثناء وجود وزير العدل ممثلاً بصفته، فيما لم يحدد قرار إنشاء المجلس آليات الاجتماع خلال الفترة المقبلة أو آليات العمل في داخله، ما يجعله معطلاً حتى إشعار آخر.

وبحسب قرار إنشائه، يختص المجلس بـ «إقرار استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف داخلياً وخارجياً، والتنسيق مع المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية لتمكين

القاهرة - جلال خيرت

لم يتعد اعتماد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً بإنشاء «المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف»، قبل يومين، كونه قراراً يضيف مجلساً جديداً بلا آليات وصلاحيات فعلية، بل مجلساً محملاً بأعباء الجهات المثلثة فيه من دون أن يملك استراتيجية واضحة أو توافق بين مكوناته.

ولا يعكس التمثيل في هذا المجلس (مُشكل من رئيس الجمهورية، وعضوية كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والأوقاف والشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي والخارجية والداخلية والاتصالات والعدل والتربية والتعليم، والتعليم العالي، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ويضم كذلك عدداً من الشخصيات العامة)، توازناً بين الجهات التي يفترض أن تقوم بمكافحة الإرهاب والتطرف، بل هو تمثيل يغلب عليه الطابع الأمني. ويضع المجلس شيخ الأزهر ومستشار السيسي للشؤون الدينية، أسامة

نصرة

أما في الشمال، فتحاول «الهيئة» استغلال مكاسبها خلال النزاع الأخير مع «أحرار الشام» لفرض سلطة أمر واقع مطلقة على كامل مناطق سيطرة الفصائل المسلحة في إدلب وريف حلب الغربي. وفي هذا الإطار، أصدرت «الهيئة» تعميماً موقفاً باسم قائدها العام هاشم الشيخ، منعت بموجبه تشكيل أي فصائل جديدة في مناطق الشمال السوري، الخارجية عن سيطرة الحكومة. وأضاف البيان أن «أي فرد أو مجموعة تنشق عن أي فصيل في الساحة، بما فيها (هيئة تحرير الشام)، تخرج من دون سلاح».

وفي تطور لافت بالتوازي مع التطورات الأخيرة في إدلب ومحيطها، نقلت مواقع معارضة أن الجانب التركي أصدر قراراً بمنع إدخال مواد البناء إلى الجانب السوري، عبر معبرها المقابل لباب الهوى. ويعدّ القرار التركي، إن صح، مؤثراً جداً على حركة المعبر وأهميتها بالنسبة إلى الفصائل المسيطرة في ريف إدلب، إذ إن مواد البناء تحتل النسبة الأكبر من المواد الداخلة عبر المعبر.

(الأخبار)